

CENTRAL BANK OF YEMEN



البنك المركزي اليمني

HEAD OFFICE
Sana'a

المركز الرئيسي
صنعاء

date..... ٠٠٤٢١٠
NO:.....

قطاع الرقابة على البنوك
الإدارة العامة للرقابة على البنوك
إدارة الشؤون المصرفية

التاريخ 2014/07/09
الرقم :

المنشور الدوري رقم (7) لسنة 2014م موجه إلى كافة البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية

الأخ/ رئيس مجلس إدارة /المدير التنفيذي/ المدير العام
المحترم
بنك/

تحية طيبة وبعد :

الموضوع : منع استخدام الحسابات الشخصية للأغراض التجارية

بالإشارة الى الموضوع اعلاه ، لوحظ في الآونة الاخيرة وجود بعض من الحسابات الشخصية تستخدم للأغراض التجارية الأمر الذي يتعارض مع متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، وبناءً على توجيهات الأخ / المحافظ يجب على البنوك الالتزام بما يلي:

1-وضع الاجراءات اللازمة لمنع استخدام الحسابات الشخصية للأغراض التجارية والتي من ضمنها ما يلي:

أ- اضافة فقرة في نموذج فتح الحساب الشخصي لإفصاح طالب فتح الحساب عن المصادر الرئيسية للتدفقات النقدية للحساب.

ب- استيفاء تعهد من طالب فتح الحساب بأن يقتصر استخدامه للحساب على مصالحه وأغراضه الشخصية المفصّل عنها وعدم استخدامه للحساب بشكل مباشر أو غير مباشر في أي اغراض تجارية.

ج- استيفاء اقرار من طالب فتح الحساب بصحة البيانات الواردة بنموذج فتح الحساب ومسؤوليته القانونية عنها.

2-وضع آلية لمراجعة الحسابات الشخصية للتعرف على أي عمليات تخالف طبيعة الحساب وتدفقاته النقدية والاغراض الشخصية حسب المفصّل عنه في نموذج فتح الحساب.



HEAD OFFICE

Sana'a

المركز الرئيسي

صنعاء

date.....

NO:.....

قطاع الرقابة على البنوك
الإدارة العامة للرقابة على البنوك
إدارة الشؤون المصرفية

التاريخ 2014/07/09

الرقم :

- 3- وضع سياسات واجراءات محددة للتعامل مع ما يتم اكتشافه من مخالفات على الحسابات الشخصية يراعى فيها المرونة والتدرج في الاجراءات المتخذة ضد العميل المخالف بدءاً من إنذاره كتابياً ومطالبته بتسوية وضع حسابه وانتهاءً باتخاذ اجراءات إقفال الحساب.
- 4- حصر جميع الحسابات الشخصية التي تستخدم للأغراض التجارية وموافاة البنك المركزي بكشف تفصيلي بتلك الحسابات خلال فترة أقصاها شهر من تاريخه.
- 5- إبلاغ أصحاب الحسابات الشخصية التي تستخدم للأغراض التجارية بمضمون هذه التعليمات مع منحهم مهلة 60 يوماً لتسوية أوضاعهم.
- 6- إبلاغ البنك المركزي مستقبلاً عن الحالات المخالفة فور اكتشافها وايضاح الاجراءات المتخذة في كل حالة مع ارفاق المستندات المؤيدة لتلك المخالفات.
- 7- إبلاغ وحدة جمع المعلومات المالية مستقبلاً بالحسابات الشخصية التي تستخدم للأغراض التجارية وإعتبار ذلك احد المؤشرات الأساسية للعمليات التي قد تتضمن عمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب.

يرجى العمل بموجب هذا المنشور من تاريخ صدوره.

صادر بتاريخ 12/رمضان/1435هـ

الموافق 2014/7/9م



وتقبلوا تحياتنا،

نبيل منصور المنتصر

القائم بأعمال وكيل الرقابة على البنوك